

آراء المُبرِّدِ الصَّرْفِيَّةِ فِي كِتَابِهِ الْمُقْتَضِبِ

م. د. باسم محمد صالح خلف

كلية اقتصاديات الأعمال- جامعة النهرين

الكلمات المفتاحية: المبرِّد . الصرف . المقتضب

الملخص:

إنَّ كتاب المقتَضِبِ لِمَن المصنفات التي نالت حُظوة لدى العلماء، فضلاً عن صاحبه، وهو محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمير بن حَسَّان، المبرِّد. فمن هؤلاء العلماء الَّذِينَ أَتَنُوا عَلَى المبرِّدِ: السيرافي، وكمال الدين الأنباري، وابن جَيِّ، إذ قال الأخير عنه: ((يُعَدُّ جَيْلاً فِي العِلْمِ، وَإِلَيْهِ أَفْضَتْ مَقَالَاتُ أَصْحَابِنَا، وَهُوَ الَّذِي نَقَلَهَا وَقَرَّرَهَا، وَأَجْرَى الفُرُوعَ وَالعَلَلِ وَالْمَقَايِيسَ عِلْمِيًّا)) (ابن جَيِّ، 1985م: 1/130). فجاء الكتابُ فصلاً جزئياً، وهو صناعةُ شَيْخٍ مِنْ شَيْوخِ العَرَبِيَّةِ، فَكَانَ أَنْفَسَ مَوْلَفَاتِهِ، وَهُوَ المَرَأَةُ الَّتِي تَجَلُّو مَذْهَبَهُ النُّحُوِيَّ. وَهُوَ أَقْدَمُ كِتَابٍ فِي النُّحُوِ وَالصَّرْفِ، وَصَل إِلَيْنَا بَعْدَ كِتَابِ سِيَبَوِيهِ.

فَالكِتَابُ، إِذْنِ يَحْتَوِي عَلَى مَبَاحِثِ النُّحُوِ وَالصَّرْفِ، وَقَدْ انْتَخِبْتُ مِنْ مَبَاحِثِ الصَّرْفِ شَذَرَاتٍ مِنْ آرَاءِ المبرِّدِ، حَاولتُ مَجْتَمِعاً نَظْمَهَا فِي عَقْدٍ.

أما بعد:

فإنَّ عِلْمَ الصَّرْفِ مِنَ العِلْمِ الجَلِيَّةِ الَّتِي تُعْنَى بِالمفردة، بِنَاءً وَهِيَاةً، وَهُوَ يَخْتَصُّ بِبِنَاءِ المفردة وما يتعلَّقُ بِهَا مِنْ تَشْكِيلِ، وما يَطْرُقُ عَلَيْهَا مِنْ تَغْيِيرِ سِوَا أَكَّانِ قَلْبًا، أَوْ إِعْلَالًا، أَوْ حَذْفًا، أَوْ غَيْرِهَا. وَهُوَ قَسِيمٌ عِلْمِ النُّحُوِ، حَيْثُ جَاءَتْ كُتُبُ العَرَبِيَّةِ – فِي القَرْنَيْنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ الهِجْرِيَيْنِ – مُتَضَمِّنَةً مَبَاحِثِ النُّحُوِ وَالصَّرْفِ مَجْتَمِعَةً فِي أَغْلِبِ مَصْنُفَاتِ العِلْمَاءِ، فَكَانَا يَعْدَانِ عِلْمًا وَاحِدًا يُسَمَّى عِلْمَ النُّحُوِ أَوْ عِلْمَ العَرَبِيَّةِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الفَارَسِيِّ (ت337هـ): أَنَّ النُّحُوَ عِلْمٌ بِالمَقَايِيسِ المُسْتَنْبِطَةِ مِنَ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ العَرَبِ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ عَلَى قَسْمَيْنِ: القَسْمِ الأوَّلِ يُعْنَى بِالتَغْيِيرِ الَّذِي يَلْحَقُ آخِرَ الكَلِمَةِ، وَهُوَ النُّحُوُ. والقَسْمِ الأخر: يُعْنَى بِالتَغْيِيرِ الَّذِي يَطْرُقُ عَلَى ذَوَاتِ الكَلِمِ، وَهُوَ عِلْمُ الصَّرْفِ. وَقَدْ أَلْفَ (الإيضاح)، وَهُوَ كِتَابٌ مُخْتَصٌّ بِالنُّحُوِ- ثُمَّ أَحَقَّهُ بِكِتَابِ (التكملة)، وَهُوَ كِتَابٌ فِي الصَّرْفِ.

وقد عزمْتُ البحثَ في كتاب هو من أوائل ما وصل إلينا من كُتب العربيَّة، التي تجمع مباحث النحو والصرف، وهو كتاب (المُقْتَضَب)، لأبي العباس، محمَّد بن يزيد المُبَرِّد. وهذا الكتاب جاء في أربعة أجزاء، تداخلت فيها المباحث وتنوعت، ويمكن أن أوضِّح هذا التداخل باستعراض بعض أبواب الجزء الأول، وهي: تفسير وجوه العربيَّة وإعراب الأسماء والأفعال (لم يُسمِّ هذا المبحث بابًا)، ثمَّ باب الفاعل، ثمَّ باب حروف العطف بمعانها، ثمَّ باب من مسائل الفاعل والمفعول، ثمَّ باب ونقول في مسائل طوال يُمتحن بها المتعلمون. هذه الأبواب كلها في النحو، ثمَّ يأتي الحديث عن باب ما كان لفظه مقلوبًا، وهو من مباحث علم الصرف، ويُسمَّى بـ(القلب المكاني).

ويلفت الانتباه أنَّ المباحث التي تختصُّ بالنحو قد يتناول فيها شيئًا من الصرف، فمثلًا: في مبحث تفسير وجوه العربيَّة وإعراب الأسماء والأفعال، يتناول فيه البحث عن نون التثنية والجمع، وسبب تحركهما، وهو بحثٌ يختصُّ – في الغالب – بعلم الصرف.

وإنَّ منهجي في هذا البحث هو أن أذكر النصَّ من كتاب (المُقْتَضَب)، مسبقًا بعنوان الباب الذي ورد فيه، ثم أذكر أقوال العلماء، مبيِّنًا التوافق والاختلاف في المسألة. وذلك على النحو الآتي:

أولًا- هذا تفسير وجوه العربيَّة، وإعراب الأسماء والأفعال:

قال المُبَرِّد: ((ونون الجمع الذي على حدِّ التثنية أبدًا مفتوحةً. وإنَّما حُرِّكت نونُ الجمع، ونونُ الاثنين؛ لالتقاء الساكنين. فحُرِّكت نونُ الجمع بالفتح لأنَّ الكسر والضم لا يصلحان فيها. وذلك أنَّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات والضمات مع الياء والواو، ففتحت. وكُسرت نونُ الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيها إذا التقيا. ولم تكن فيهما مثل هذه العلة فتمتنع)). (المُبرِّد، 2010م-1431هـ: 1/144)

نون التثنية، والجمع السالم هي عوض من الحركة والتنوين. فالحركة لا تصلح –على حروف العلة- لاستثقالها؛ لذا سقطت. أمَّا التنوين فكذلك لا يصلح؛ لأنَّ التنوين هو نون ساكنة، ولأنَّ حرفَ التثنية الألف، وحرفَ الجمع الواو ساكنان، وهذه النون ساكنة لذلك لا يجتمعان؛ لذا جيء بالنون ساكنةً. والأصل أن تُزاد الحروف ساكنة، ثمَّ تُحرَّك إذا احتيج إلى تحريكها.

وقد خالف الزجَّاج جمهورَ البصريين، إذ إنَّه يرى أنَّ نون التثنية والجمع هي عوضٌ عن حركة الإعراب في المفرد، أمَّا الجمهور فيرون أنَّ النون في المثني والجمع هي عوضٌ عن التنوين في المفرد. (شوقي ضيف، 2019م: 1/138).

أمَّا الزجَّاجي فإنَّه يرى أنَّها عوضٌ عن الحركة والتنوين في المفرد، كذلك قال أبو عليِّ الفارسيّ وابن طاهر. (شوقي ضيف، 2019م: 1/301).

وهذه الحركة، أقصد حركة نون المثني والجمع، هي حركة بناءٍ لازمٍ، وليست حركة إعرابٍ (الخصريّ، (دون تاريخ): 196/3).

ويجوز حذف نون المثني والجمع، وإنَّ الغاية من الحذف محصورةٌ في التخفيف. وهذا القول فيه نظر، إذ ذكر السيوطي: أنَّ نون المثني والجمع تحذف للإضافة نحو ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾ [المائدة: 64] و﴿وَالْمُقِيبي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: 35]، ولشبهه الإضافة نحو تقصير الصلة، وهي عند سيبويه والفراء صلة الألف واللام وما ثني وجمع من الموصول، ومنه قول الشاعر¹:

خَلِيلِي مَا إِنْ أَنْتَمَا الصَادِقَا هَوَى إِذَا خَفْتَمَا فِيهِ عَدُولًا وَوَأَشِيَا

وقوله (الأخطل، 1414هـ-1994م: 201/1):

أَبْنِي كَلْبِي إِنْ عَتِي اللِّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ، وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا

وقوله²:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وُلِدْتَ تَمِيمَ لَقِيلَ: فخر لهم صميم

قال الفراء: صارت الصلة عوضاً عن النون وهم يحذفون مما طال في كلامهم.

رأي المبرّد: وذهب المبرّد إلى أنَّ ذلك خاصٌّ بـ(اللذان واللتان) لطول الاسم؛ ولأنَّه لم يحفظ حذف النون واللام داخله على المثني، من لسان العرب، والبيت المذكور يحتمل أن يكون الحذف فيه للإضافة.

قال أبو حيّان: لكنه سمع في الجمع، وقياسُ المثني على الجمع قياسٌ جليّ، قال (قيس بن الخطيم، 1967م: 49):

الحافظو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وراثنا وَكُفُّوا

بنصب عورة، وَخَرَجَ عَلَيْهِ ﴿وَالْمُقِيبي الصَّلَاةِ﴾ بالنصب. (الحمزاويّ (دون تاريخ): 33/1).

ثانيًا- باب ما كان لفظه مقلوبًا:

قال المبرّد: ((فحقُّ ذلك أنَّ يكون لفظه جاريًا على ما قُلب إليه. فمن ذلك قِيبِي، وإتْمَا وزنها (فُعُول)، وكان ينبغي أن يكون قُؤُوس؛ لأنَّ الواحد قُؤُوس وأدنى العدد فيه أقواس والكثير قياس، كما تقول العرب: ثوبٌ وأثوابٌ وثياب، وسوطٌ وأسواطٌ وسياط. وكذلك جميع هذا الباب الذي موضع العين منه واو.

¹ لم أعرف قائله.

² البيت للأخطل، ولم أجده في ديوانه، وقد ذكر في همع الهوامع: 49/1، وفي خزانة الأدب، رقم الشاهد 424.

فأما قُووس فجارٍ على غير ما تجري عليه ذوات الواو؛ نحو: كعب وكعوب، وصقر وصقور، فكرهوا واوين بينهما ضمة فقلبوا.

وكان حقّ فعلٍ من غير المعتلّ أن يكون أدنى العدد فيه (أفعل): كقولك: كَعْبٌ وأكْعُبُ، وكَلْبٌ وأكْلُبُ، وصَقْرٌ وأصْقُرُ. فلهذه العلة قلب إلى (أفعال) فقيل: أئبيات، وأثواب. إذ كان ذلك قد يكون في غير المعتلّ من فَرَحٍ وأفراح. وزَنَدٌ وأزناد، وجَدٌّ وأجداد، فإن احتاج إليه شاعرٌ رَدّه إلى الأصل كما قال (حميد بن ثور، 1423هـ-2002م: 16):³

للكلِّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أَتُوبًا

فهذا نظير فُعُولٍ في الواو ((المبرد، 2010م-1431هـ: 167/1)

أصل قِسيّ (فُعُول) نحو: قُووس، لكن قدّموا اللّام على العين فصار (فُلُوع)، والأصل أن يكون قِسو، فصنعوا به ما صنعوا بـ(عِصيّ). فقلبوا الواو ياءً وكسروا القاف كما كسروا العين في عِصيّ؛ فالمسموع من قِسيّ (فِليخ)، وأصل فِليخ فُلُوع، وهو مقلوب من فُعُول. (ابن السّراج، (دون تاريخ): 3/335-336).

أما ابن جنيّ ((فيوجب القياس فيما جاء من الممدود لا يعرف له تصرف ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلاً فينبغي حينئذٍ أن يعتمد فيها أنّها أصلية. وكذلك همزة قِساء⁴ فالقياس يقتضي اعتقاد كونها أصلاً، إن كان قِساء هو قِسيّ في قول الشاعر(ابن أحرمر، (دون تاريخ): 159):

بجو من قِسي ذفر الخزامى تداعى الجرياء به الحنينا⁵

فإن كان كذلك وجب أن يحكم بكون الهمزة في قِساء بدل من حرف العلة الذي أبدلت منه ألف قِسي، وهذا الإبدال يراه ابن جنيّ مبدلاً من الياء وليس من الواو؛ إذ لا يُعلم من كلام العرب ما عينه ياء ولا مة واو؛ لذا يرى ابن جنيّ (أن يكون ياءً أولى من كونها واوًا).

وإذا قيل: قِسيّ مبدل من قِساء والهمزة فيه هي الأصل، فيكون حملاً على الشذوذ؛ لأنّ إبدال الهمزة - المتطرفة - إلى حرف علة شاذّ. والقول الأول - يعني إبدال حرف العلة المتطرفة همزة -

³ صدر البيت ورد في: تاج العروس 2/ 109 "قوب"، وشرح أبيات سيبويه 2/ 390، المعروف بن عبد الرحمن. وتمامه: حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيباً

⁴ بضم القاف لا ينصرف، وبكسر القاف ينصرف.

⁵ بجو: يروى بجهل. والجرياء من الرياح: النكباء التي تجري بين الشمال والديور. والخزامى من نبت: طيب الريح. وذفر الخزامى: ذكر رائحة هذا النبت. وتداعى: تهادى.

أقوى لأنَّ إبدال حرف العلة من همزة إذا وقع طرفاً بعد ألف زائدة كثير في كلام العرب. من ذلك كساء، وسماء. (ابن جنيّ (دون تاريخ): 1/ 254 - 255).
ومما جاء في المقلوب على نحو (قسيّ)، قول الشاعر⁶:

مروان مروان أخو اليوم اليهي

وهذا فيه قولان، أحدهما: أنه أراد أخو اليوم السهل اليوم الصعب، وقد قيل: يوم أيوم، أي: اليوم الصعب، وهو نظير قولهم: أشعث وشعث، وأخشن وخشن، وأوجل ووجل. وفي هذه الحال لا يوجد قلب مكانيّ، أمّا اليهي في قول الشاعر، فقد قلبت الواو التي هي عين الكلمة، فهو مقلوب يمو؛ وذلك لانكسار ما قبلها طرفاً.

والقول الآخر: أنه أراد أخو اليوم اليوم، وهو قد يكون من جهة التحذير والشدة، لكن اللفظ لم يبق على صورته، بل انقلب فصار اليمو، ثم نُقل اللفظُ من فَعْلٍ إلى فَعِلٍ، وهذا من خواصّ العربيّة، ومنه قول الشاعر⁷:

علام قتل مسلم تعبدًا مذ سنة وخمسون عددا

أراد خمسون. فلما انكسر ما قبل الواو قلبت ياءً فصار اليهي.

ثم يُسجل ابن جنيّ رأياً فيقول: ((ويجوز عندي فيه وجه ثالث لم يقل به، وهو أن يكون أصله على ما قيل في المذهب الثاني: أخو اليوم اليوم، ثم قلب فصار اليمو، ثم نقلت الضمة إلى الميم على حد قولك: هذا بكر، فصار اليمو، فلما وقعت الواو طرفاً بعد ضمة في الاسم أبدلوا من الضمة كسرة، ثم من الواو ياء، فصار اليهي كأحقّ وأدلّ)) (ابن جنيّ (دون تاريخ): 2/ 77-78).

وقسيّ يقع في مبحث القلب المكاني، وهو في اللفظ يشابه القلب والإبدال، وليس منه. وبعض المصنفات ضمنت القلب المكاني في مبحث الميزان الصرفي الذي يسمى (باب التمثيل). وقد وضعه الميداني في (فصل في القلب الشاذ) نحو: لَاعٍ أصلها لايع، وهاعٍ أصلها هايع، وشالكٍ أصلها شايك، وهي من شائك أي من إبدال الواو همزة لأنَّ أصله شوك فهو شاوك، وهذا القلب يُعد قلباً شاذاً، ومنه القسيّ في جمع القوس، والأصل قُوس، مثل بيوت، فقدم اللام على العين فصار (قسو) للمفرد، والجمع قسوو. وعند وقوع الواوين طرفين في الجمع تقلبان ياءين فيصير اللفظ قسيّا، ثم كسر القاف اتباعاً لما بعدها فصار قسيّ مثل عصي. (الميداني، 1981م: 249-251). أو لصعوبة الانتقال من الضمّ إلى الكسر؛ لأنَّ القاف كانت مضمومة.

⁶ البيت لأبي الأحرز الحمانيّ. لم أقف على ديوانه، ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 391.

⁷ البيت لأبي زيد الأسدي، لم أجد له ديوان، والبيت ورد في لسان العرب: 12/ 650.

وهذا ابن عصفور الإشبيلي يُقسم القلب على غير القياس إلى نوعين:
الأول - قلب للضرورة: نحو قولهم: شواعي أصلها شوائع، قال الشاعر⁸:
وكانَ أولها كِعابٌ مُقامِرٍ ضُرِبَتْ على شُرُنٍ فُهِنَّ شواعي

يريد شوائع، أي: متفرقات.

والنوع الثاني- قلب للتوسُّع من غير ضرورة: ومنه قولهم: لاثٍ وشاكٍ، والأصل لاثث وشائك، وقولهم: قسيّ جمع قوس، وقياس جمعها قُؤوس نظير قولهم: قَوْحٌ قُؤُوح. (ابن عصفور الإشبيلي 1996م: 391-392).

وثمّة تفسير آخر ل(قسيّ) وهو: قُسيّ بضم القاف، وقلب الواوين ياءين والمقصود بالواوين هما واو فُعول، والواو التي هي اللام، لوقوعهما في الطرف. فالأولى مدّة زائدة فلم يُعتد بها حاجزًا، فصارت الواو التي هي اللام ياءًا كأنها وليت ضمة، فكأنه في التقدير قسو بواو واحدة. أو تنزل الواو التي هي مدة منزلة الضمة، فقلبت الواو التي هي لام إلى ياء على نحو ما فعلوا في أدلّ فصار قسوي، فاجتمع واو وياء، والأولى منها ساكنة، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء ثم كسروا ما قبل الياء مناسبة لها، ثم كُسر القاف اتباعًا لما بعدها فصار (قسيّ) كما فعلوا في عِصيّ. (ديكنفوز، 1379هـ-1959م: 133).

- باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه:

أقل ما تكون الكلمة حرف واحد، نحو: تاء الفاعل، وكاف الخطاب، وهاء الغائب، وغيرها. قال المبرد: ((والهاء في ضربته، ومررت به، ولها أحكام نبيّها إن شاء الله. وذلك أنّ أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة؛ لأنّ الهاء خفيفة. فتوصل بها الواو إذا وصلت، فإن وقفت لم تلحق الواو لثلاثا يكون الزائد كالأصل. وذلك قولك: رأيتهو يا فتى، ورأيتهو يا فتى، فتلحق بعد المضموم والمفتوح. فإن كانت قبلها كسرة جاز أن تُتبعها واوًا، أو ياءً أيهما شئت. أما الواو فعلى الأصل الذي ذكرت لك، أما الياء فللقرب الجوار؛ لأنّ الضمّة مستقلة بعد الكسرة، والناس عامّة للكسرة، والياء بعدها أكثر استعمالاً.

فأمّا أهل الحجاز خاصّة فعلى الأمر الأول فيها يقرأون ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ ﴾ [القصص: 81] لزموا الأصل. وهما في القياس على ما وصفت لك.

⁸ البيت غير منسوب في المقتضب، 1/140، والمنصف، 2/57. وقد نُسب، في لسان العرب، إلى الأجدع بن مالك بن مسروق. وكذلك ذكره الأصمعيّ في كتابه (الأصمعيّات): 68. وكانَ قتلاها كِعابٌ مُقامِرٍ ضُرِبَتْ على شُرُنٍ فُهِنَّ شواعي

فإن كانت هذه الهاء بعد واو، أو ياء ساكنتين، أو ألف فالذي يُختار حذف حرف اللين بعدها. تقول: عليه مال يا فتى، بكسر الهاء من أجل الياء التي قبلها كما فعلت ذلك للكسرة. ومن لزم اللغة الحجازية قال: عليه مالٌ. وتقول: هذا أبوه فاعلم ﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ﴾ [الشعراء: 45]. وإنما حُذِفَت الياءُ، والواو، لأنَّ الهاءَ خفيفةً، والحرف الذي يلحقها ساكن، وقبلها حرف لين ساكن فكُره الجمعُ بين حرفي لين ساكنيين لا يفصلهما إلا حرف خفيّ.

وإن شئتُ ألحقت الياء. والواو على الأصل، لأنَّ الهاء حرف متحرك في الحقيقة. وذلك قولك على قول العامة: عليي مال، وعلى قول أهل الحجاز: علمو مال ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ﴾ [الشعراء: 32]. وهذا أبوهو فاعلم.

فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المدِّ واللين فأنت مخيرٌ: إن شئتُ أثبتتُ، وإن شئتُ حذفتُ). (المبرد، 2010م-1431هـ: 174/1-176).

تُزاد الواو بعد هاء الإضمار، أي ضمير الغائب، في نحو قولك: ضربتهو وكلمتهو، وهذا نظير الألف التي في ضمير الغائبة المؤنث، نحو: ضربتها وكلمتها، وقد تُحذف في الشعر في الوصل، نحو قول الأعشى (أعشى باهلة، 2018م: 2):

وما له من مجد تليد وما له من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا⁹

وتُزاد بعد ميم الإضمار أي ضمير جمع الذكور، نحو قولك: ضربتهمو، هذه في الأفعال، وفي ضمير الغائب لجمع الذكور قولك: هموا قاموا، وتحذف تخفيفاً.

وفي حال أخرى قد تُشبع العربُ الضمة فتصير واواً، كما في قول الشاعر¹⁰:

وأني حوث ما يشري الهوى بصري من حوث ما سلخوا أدنو فأنظور

الأصل فأنظُر، لكنَّه أشبع الضمة على الظاء حتَّى صارت واواً.

ثمَّ يرى ابن جني تعليلاً في قول الشاعر¹¹:

هجوت زيان ثمَّ جئت معتذراً من هجو زيان لم تهجو ولم تدع

⁹ وجدته في الديوان على النحو الآتي: وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ تَلِيدٌ، وَلَا لَهُ ... من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا.

¹⁰ البيت لإبراهيم بن هرمة. ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل يعقوب: 339/3. وقد أنشده الفراء ومعه: الله يعلم أنا في تلفتنا * يوم الفراق إلى أحبابتنا صور * وأني حوثما يثني الهوى بصري * من حوثما سلخوا أدنو فأنظور * خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: 121/1

¹¹ ذكره إميل يعقوب في: المعجم المفصل في شواهد العربية: 391/40. لزبان بن العلاء. والبيت في خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، بلا نسبة: 359/8.

كَانَ الشاعِرُ أَرَادَ لَمْ تَهْجُ بِحَذْفِ الْوَائِ لِلجَزْمِ بَعْدَهَا أَشْبَعِ الضَّمَّةُ الَّتِي عَلَى الْجِيمِ فَدَشَاتِ الْوَائِ بَعْدَهَا. وَلَهُ تَعْلِيلٌ آخَرٌ، هُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَقُولُ فِي الرَّفْعِ هُوَ يَهْجُو، فَيُضْمُ الْوَائِ وَيَجْرِيهَا مَجْرَى الصَّحِيحِ فَإِنَّ جَزَمَهَا سَكَنَ الْوَائِ فَتَكُونُ عَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفِ الضَّمَّةِ الَّتِي عَلَى الْوَائِ مِنْ تَهْجُو، وَهَذَا نَظِيرُ قَوْلِ الشاعِرِ¹²:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْهِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونَ بَنِي زِيَادِ

فَهُوَ أَسَكَنَ الْبِئَاءَ وَلَمْ يَحْذِفْهَا. (ابن جَيِّ، 1985م: 2/629).

وَقَدْ يَكُونُ مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، إِذْ يَجُوزُ لِلشاعِرِ مَا لَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِ، فَإِذَا احْتِاجَ الشاعِرُ إِلَى تَرْكِ الْجَزْمِ تَرْكَهُ.

وَيَرَى الْبَصْرِيُّونَ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُنْفَصِلَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبْنَى عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَرَاهَةَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ؛ إِذْ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ حَرْفٌ يَبْتَدَأُ بِهِ وَحَرْفٌ يَوْقِفُ عَلَيْهِ، إِذْ لَوْ كَانَ الْاسْمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَكُونُ هَذَا الْحَرْفُ مَتَحَرِّكًا سَاكِنًا. لِذَلِكَ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ وَحْدَهَا هِيَ الْاسْمُ فِي الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ.

وَقَدْ قِيلَ أَنَّهُمْ زَادُوا الْوَائِ وَالْبِئَاءَ تَكْثِيرًا لِلْاسْمِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: ضَرَبْتَهُ. فَهَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ الْمُنْفَصِلَ (هُوَ) أَمَّا الضَّمِيرُ فِي ضَرَبْتَهُ فَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُنْصُوبُ الْمَتَّصِلُ. فَالْمُنْفَصِلُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، أَمَّا الضَّمِيرُ الْمُنْصُوبُ الْمَتَّصِلُ، فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَجِبُ فِيهِ مَا وَجِبَ فِي الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ. وَلَوْ كَانَ بِالْمَنْزِلَةِ نَفْسَهَا أَقْصَدَ الْمَتَّصِلُ بِمَنْزِلَةِ الْمُنْفَصِلِ، لَلَزِمَ تَحْرِيكُ الْوَائِ فِي أَكْرَمَتِهِمْ كَمَا لَزِمَ تَحْرِيكُهَا فِي الْمُنْفَصِلِ (هُوَ)، لَكِنْ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَجِبَ أَنْ تَسْكُنَ. (أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ، 1424هـ-2003م: 2/563).

- باب معرفة الأفعال أصولها وزواندها:

قَالَ الْمُبَرِّدُ: ((أَنَّ الْفَعْلَيْنِ إِذَا تَفَقَّأَ فِي الْمَعْنَى جَازَ أَنْ يَحْمَلَ مَصْدَرُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ الَّذِي ظَهَرَ فِي مَعْنَى فَعْلِهِ الَّذِي يَنْصَبُهُ. وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا أَدْعُكَ تَرْكًا شَدِيدًا، وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءً؛ لِأَنَّ تَطَوَّيْتُ فِي مَعْنَى انْطَوَيْتُ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل:8]؛ لِأَنَّ تَبَتَّلَ وَتَبَّلَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَقَالَ: ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح:17]، وَلَوْ كَانَ عَلَى أَنْبَتِكُمْ لَكَانَ إِنْبَاتًا، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ (امْرُؤُ الْقَيْسِ، 1425هـ-2004م: 1/137):

¹² البيت لقيس بن زهير، في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 361/8.

وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلَالٍ¹³

ولو كان على ذلت لكان: أَيَّ ذُلٍّ. لكن رُضْتُ في معنى أذلت ((المبرد، 2010م-1431هـ: 211/1-212)

يتبع المبرد في هذا النصَّ حُطَى سيبويه، إذ أفرد سيبويه بابًا سَمَّاه: (باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأنَّ المعنى واحد)، وقد تبعه كذلك ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) بالعنوان نفسه، إلا كلمة (مِنْ) جاءت بدلًا منها (على). وإنَّ ابن السراج متأخر عن المبرد؛ لذا فإنَّ الرجلين تبعاً سيبويه فيما جاء به، لكن الذي يلفت النظر أن المبرد لم يذكر باب سيبويه نفسه، بل ذكر بابًا سَمَّاه (باب معرفة الأفعال أصولها وزوائدها)، وقد ضمَّته المصدر الذي يجيء منصوبًا على غير فعله، لأنَّ المعنى متحد مع فعل آخر.

والمبرد يصحَّ برأيه فيقول: (أنَّ الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر؛ لأنَّ الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه)، وهذا ممَّا لم يصح به سيبويه، وسيأتي الكلام عنه – ان شاء الله تعالى –

فرأي المبرد مستند إلى قول سيبويه بأنَّ الفعلين معناهما واحد. بيد أنَّ المبرد يفصح بالعامل الذي نصب المصدر وهو جواز حمل مصدر أحدهما على الآخر.

ومنه ما جاء في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: 17] كأنه قال: فنبتكم نباتًا، وقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: 8] كأنه قال: بتل. ومنه قول امرئ القيس، أنفًا:

وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلَالٍ

فمعنى (رُضْتُ) أذلت؛ لذلك قال: (إذلال). ولو كان معنى على ذلت لجاء المصدر على (ذُلِّ).
أما قول الشاعر¹⁴:

وقد تَطَوَّيْتُ أَنْطَوَاءَ الْحِضْبِ بعد قتاد ردهة وشقب

الحِضْبُ بكسر الحاء: قد يكون أراد الوتر. أو الحية من غير قيد، وقيل الحية الدقيقة. والقتادة: شجر معروف، صلب له شوك كالإبر. والردهة: نقرة في الجبل أو في الصخرة. والشقب: مهواة ما بين جبلين.

وهذا البيت فيه ثلاثة أقوال، هي:

¹³ هذا عجز البيت، وتماهه: وصِرْنَا إِلَى الْحُسَى وَرَقَّ كَلَامُنَا ... وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلَالٍ

¹⁴ البيت لرؤية، نسبه له ابن منظور في لسان العرب: 147/4.

القول الأول: وهو ما عليه الجمهور، من أنّ المصدر أعني (انطواءً) منصوبٌ بفعل مضمر من لفظه، كقول المتنخل الهذلي (الهذليين، 1385هـ-1965م: 34/2):

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ يَقِظَانِ كَالْمُهْمَا مَسِيَّ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ

ف(مَسِيَّ) منصوب بفعل مضمر دلّ عليه (السَّالِكِ). قوله: الثُّغْرَةَ وَالثُّغْرَةَ، بمعنى واحد، وهو مكان الخوف. والهلوك، معناه التي تهالك. والخَيْعَلُ، ثوب يخاط أحد شقيه. والفُضْلُ، امرأة ليس في درعها إزار.

القول الثاني: يتبناه المازنيّ، وهو أنّه منصوب بالفعل الظاهر؛ لأنّه بمعناه فتعدى إليه كما لو كان من لفظه.

القول الثالث: هو قول ابن جنيّ: وفيه تفصيل، هو: إن كان المصدر يفيد التأكيد عمِل فيه المضمر الذي هو من لفظه، نحو: قعدتُ جلوساً¹⁵، وقمتُ وقوفاً¹⁶. على أنّه من قبيل التأكيد اللفظي؛ لذا لا بد من إشراكه مع عامله في اللفظ. وإن كان لبيان النوع عمِل فيه الظاهر؛ لأنّه بمعناه. (جلال الدين السيوطي، (دون تاريخ): 98/2).

- باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل:

قال المبرد: ((وكذلك للمرأة. تقول: أقتلي؛ لأنّ العلة واحدة. تقول لها: أغزي أعدي؛ لأنّ الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء، ولكنّ الواو كانت في يَعدُو ساكنة، والياء التي لحقت للتأنيث ساكنة، فذهبت الواو لالتقاء الساكنين، والأصل أن تكون ثابتة، فاستؤنفت ألف الوصل مضمومة على أصل الحرف؛ لأنّ يَعدُو بمنزلة يَقتُل)) (المبرد، 2010م-1431هـ: 219/1).

اختصّ هذا الباب في معرفة نوعين من الألفات، وهما: ألف القطع، وألف الوصل¹⁷، واللذان يُسميان ب(همزة القطع وهمزة الوصل)، وقد أحصاهما الخليل بن أحمد الفراهيديّ ب(اثنتين وعشرين ألفاً). ولأنّ بحثنا في هذه الفقرة مختصّ في همزة الوصل؛ لذا سنكتفي بالحديث عنها تجنّباً للإطناب.

فهمزة الوصل، الأصل فيها أن تكون مكسورةً نحو قولنا: اصْنَع، اسْتودِعْ، اسْتَغْفِرِ اللهَ. هذا في الأمر، أمّا في الماضي فتقول: اخْتَرْتُكَ، اسْتَمَعْتُ إِلَيْكَ. فإذا كانت في أوّل الفعل المبنيّ للمفعول - الذي لم يُسمِّ فاعله- فإنّها تكون مضمومة تقول: اضْطَرَّ اسْتُخْرِجَ، اصْطُنِعَ، اسْتُعْمِلَ.

¹⁵ القعود من القيام أو الوقوف، والجلوس من الاستلقاء.

¹⁶ القيام للمدة الطويلة، والوقوف للمدة القصيرة.

¹⁷ سُميت بهذا الاسم؛ لأنّها وصلت للسان بالنطق بالساكن، ويقول بعضهم: لاتصال ما قبلها بما بعدها.

ثم تأتي الهمزة على ثلاثة أحوال- أتباعاً لما قبلها- على النحو الآتي: تقول إجلس حيثُ أبنُ زيدٍ جالس، بالضم لأنَّ ما قبل ألف الوصل مبنيٌّ على الضم وهو (حيثُ). وقولك: ليتَ أبنُ زيدٍ يزورنا، بالفتح لأنَّ ما قبل الألف مبنيٌّ على الفتح، وهو (ليت). وقولك: أخذتُ المالَ منِ ابنِ زيدٍ، بالكسر لأنَّ ما قبلها مكسور، وهذا الكسر لأجل التقاء الساكنين، فلذلك تبع ألف الوصل ما قبله. أمَّا إذا كان ما قبل ألف الوصل ساكناً، ففي هذه الحال لا حاجة إلى تحريكه، فإنَّ الألف يكون ساكناً متابعاً لما قبله.

بقي حالة واحدة هي إذا جاء ألف الوصل أول فعل الأمر الثلاثي فإنه يكون على صورتين: الأولى: يكون ألف الوصل مضمومًا إذا كان عين الفعل مضمومًا، نحو: أنظر، أكتب، أنصُر. الثانية: يكون ألف الوصل مكسورًا إذا كان عين الفعل مفتوحًا أو مكسورًا، نحو: اذهب، إفتح، إمسك، إضرب.

فهذه هي حالات ألف الوصل بأنواعها، أمَّا إذا اتصلت بالفعل ياء المتكلم، وهو مبدوء بالألف - وهو ما نريد بيانه- فإنه يلزم الأصل. وهذا هورأي المبرد، كما في النص الذي ذكرناه سابقًا، وهو قوله: (وكذلك للمرأة . تقول: أقتلي؛ لأنَّ العلة واحدة. تقول لها: أغزي أعدي؛ لأنَّ الأصل كان أن تثبت الواو قبل الباء... فذهبت الواو لالتقاء الساكنين، والأصل أن تكون ثابتة، فاستؤنفت ألف الوصل مضمومة على أصل الحرف).

والمُرَاد بالأصل، أي إن كانت الكلمة في أصل وضعها مضمومة تبقي ألف الوصل مضمومة، من نحو: غزا يغزُو، عدا يعدُو. وهذا الأمر في الباب الثاني، فتح ضمّ، وإن كانت الكلمة في أصل وضعها مفتوحة أو مكسورة تبقى ألف الوصل مكسورة - كما مرَّ سابقًا - لكنَّ ثمة مَنْ يقول: إصْبُع بكسر ألف الوصل، وضم الباء، وهذا غير مُعتدِّ به، إذ لم يصحَّ بها قول، ولو كانت صحيحة لكانت من الشاذ ولا يُقاس عليه.

وقال آخرون: إقتل، بكسر الهمزة، فجاء على الأصل واعتدَّ بالساكن؛ لأنَّه حاجزٌ، وهذا شاذٌّ أيضًا.

ثم هناك مَنْ أجاز الكسر مناسبة للياء في فعل الأمر للمخاطبة¹⁸، وهو قول ضعيف، وبيان ذلك أنَّ قولهم: أغزي يا امرأة، بضم الألف وكسر الزاي، وقولهم: إمشوا، بكسر الألف وضم الشين، مُطردٌّ في بابهِ؛ لأنَّ أصل الزاي مضمومٌ، وأصل الشين مكسورٌ. فهم بنوا على أصل الكلمة لا ما إلى

¹⁸ أنظر الأشموني ج 3 ص 35 وشرح لامية الأفعال ص 47.

ما صارت إليه من التغيير الصرفي. إذ إنَّ أصلَ أُغْزِي يا امرأة: أُغْرُوِي، نُقلت كسرة الواو لأنَّها مستثقلة عليها، فحذفت الواو للالتقاء الساكنين، وإمَّشُوا، أصلها إمَّشُوا، نُقلت ضمة الياء - لاستثقالها - إلى الشين فالتقى الساكنان فحذفت الياء. (ابن جني، 1419هـ-1999م: 53).
قال ابنُ مالكٍ (ابن مالك، 1432هـ-2011م: 128-130):

والهمز قبل لُزُومِ الضَّمِّ ضُمَّ ، ونحو اغْزِي بكسرٍ مُثَمِّمِ الضَّمِّ قد قَبِلا
وَشَدَّ بالحذفِ حُدُّ وَكُلِّ وَمُرِّ وَفَشَا وَأُمُرٌّ وَمُسْتَنْدَرٌ تَمِيمٌ حُدُّ وَكَلَا

في البيت الأول يذكر ضمُّ همزة الوصل إذا كان الحرف الثالث مضمومًا ضمةً أصلية لازمة نحو: أنصُر، وأدُع، وأُخْرَج. فإن زالت هذه الضمة بسبب عارضٍ أو علّة نحو: (اغْزِي)، ففيه صورتان: الأولى: كسر همزة الوصل نظرًا إلى الحال، وهو كسر الحرف الثالث.
الأخرى: الإشمام، وهو إشمام الكسر الضمِّ، دلالة على أنَّ أصل الحرف الثالث كان مضمومًا. إذ أشار إليه ابن مالك بقوله: (بكسر مشم الضم).
أما البيت الثاني فهو يتحدث فيه عن الحذف الشاذ، وذلك بأن حذفوا همزة وهي فاء الكلمة، ولم يتوصلوا إلى النطق بالساكن، بهمزة الوصل كما في قوله (ابن مالك، 1432هـ-2011م: 128-130):

أولُّه وهمز الوصل منكسرا صل ساكنًا كان بالمحذوف متصلًا

وذلك - أنه يقصد الحذف الشاذ - تخفيفًا لكثرة الاستعمال، وأيضًا لاجتماع الهمزتين في موضع واحد، فقياس هذه الأفعال: أُؤْمَر، أُؤْخَذ، أُؤْكَل. وفي (مُر) وجهان جائزان: الحذف الشاذ كما مرّ، والتثميم، وهو مجيئه على الأصل نحو قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ [طه: 132].

- باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة، صحيحها ومعتلها:

قال المبرِّد: ((وأما (أفعلت) فنحو: أكرم يُكرم، وأحسن يُحسن. وكان الأصل يُؤكِّرم ويُؤحسِّن حتى يكون على مثال يُدحرج؛ لأنَّ الهمزة مزيدة بحذاء دال دحرج... فمما جاء على أصله فيما الهمزة فيه، قولهم: أؤمر فهذا كنعو ما وصفت لك في الكلام. ولم يجز في الزائدة مثل هذا في غير

الشعر؛ لأنّ الأصلية أمكن فإذا كان إثباتها ممتنعاً فهو من الزيادة أبعد))¹⁹ (المبرد، 2010م-1431هـ: 97-95/2).

جاء رأي المبرد في هذا الباب ممّا هو ليس فيه... إذ هو مختص بالباب السابق²⁰. وقد يعتذر له، بأنّ الحديث جاء عن المضارع الذي يأتي على وزن الماضي، من نحو: قَطَعَ يَقْطَعُ، وَكَسَرَ يَكْسِرُ، وكذلك: قَاتَلَ يُقَاتِلُ، وَضَارَبَ يُضَارِبُ. غير أنّ (أَفْعَلَ) لم يأت على وزن ماضيه بل حُدِفَتْ فاؤه، نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وَأَحْسَنَ يُحْسِنُ. ثم الأمر منها على (أَفْعَلَ)، نحو: أَكْرِمْ، وَأَحْسِنْ. خلا ثلاثة أفعال يُلْتَزَمُ حذف الهمزة منها، وهي: (أَخَذَ، وَأَكَلَ، وَأَمَرَ). إذ إنّ هذه الأفعال ماضية، مضارعها هو (يَأْخُذُ، وَيَأْكُلُ، وَيَأْمُرُ)، بسكون الهمزة، فإذا جُنْتُ بالأمر منها قُلْتَ: (خُذْ، وَكُلْ). وهذا على غير القياس؛ لأنّ قياسها هو أن تقول: أَوْخِذْ، وَأَوْكُلْ. إذ القاعدة في اجتماع الهمزتين هي إن: (كانت) الهمزة الأولى "مضمومة" والثانية ساكنة "قلبت" الثانية "واوا" وجوبا مطردا أيضا لتناسب حركة ما قبلها "نحو أَوْثِرَ" مجهول أَثَرَ (ديكنكوز، 1379هـ-1959م: 105)، لكنهم حذفوا الثانية؛ لكثرة الاستعمال. هذا فيما يخص الفعلين أنفي الذكر، أما (مُر) فالحذف فيه أفصح؛ وذلك إذا جاء أول الكلام أي مبتدأً به، أما إذا وقع في وسط الكلام، بأن سبقه حرف العطف (الواو، أو الفاء)، ففي هذه الحال يكون إبقاء الهمزة أفضل من حذفها، نحو قوله تعالى: ﴿وَأُمِرُ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ ويُقصد بالهمزة الأصلية؛ لأنّ سبب حذف الهمزة هو اجتماع همزتين في موضع واحد، الأولى من أصل الكلمة، والثانية زائدة. أما في هذه الحال، فيكون إبقاء الهمزة أفصح من الحذف، لعدم اجتماع الهمزتين بسبب حرف العطف. وقولك: مُر أول الكلام أفصح من أُمِر. (الرضي، 1975م: 50/3).

– باب تغيير الأفعال للنونين (الخفيفة والثقيلة):

قال المبرد: ((اعلم أنّ الأفعال مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة فإنها تُبنى مع دخول النون على الفتحة، وذلك أنّها والنون كشيء واحد، فبنيت مع النون بناءً خمسة عشر. ولم تُسكَّن لعلتين:

إحدهما: أنّ النون الخفيفة ساكنة، والثقيلة نونان، فالأولى منهما ساكنة، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكنين.

¹⁹ فعل الأمر من (أَمَرَ) إن كان في أول الكلام فالكثير حذف فائه نحو: مُرُّهُ، وإذا كان في حشو الكلام فالكثير إثبات الهمزة. كقوله تعالى: ﴿وَأُمِرُ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ انظر الشافية ج 3 ص 50، وشرح المراح ص 99.

²⁰ باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل.

والعلة الأخرى: أنك حرّكتها، لتجعلها مع النون كالشيء الذي يُضمّ إليه غيره، فيجعلان شيئاً واحداً، نحو: بيت بيت، وخمسة عشر.

وإنما اختاروا الفتحة؛ لأنها أخف الحركات، وذلك قولك للرجل: هل تضربنّ زيداً؟ والله لتضربنّ زيداً؟ فالفاعل مرفوعان ((المبرد، 2010م-1431هـ: 19/3)

يقصد المبرد في هذا النصّ علة بناء الفعل المضارع، إذ إنّه يُبيّن في حالتين:
الأولى: دخول نون النسوة، نحو: أنثنّ تُساعدنّ المحتاج.

الأخرى: إذا اتصلت به نون التوكيد (الخفيفة أو الثقيلة)، ولها شروط، ليس هذا محلها. وقولنا: أنّ المبرد يقصد علة بناء الفعل المضارع؛ بناءً على مذهبه النحويّ (مذهب البصريين)، إذ هو يرى أنّ الفعل المضارع معرب والبناء حالة تطرأ عليه، كما مرّ آنفاً، وهذا قول الجمهور ولا خلاف فيه، بيد أنّ الخلاف في فعل الأمر الذي يراه الكوفيون معرباً وهو فرع من المضارع، وقد يكون المراد من البناء هو الفعل بصورة عامّة ليشمل مذهب الكوفيين في جعلهم فعل الأمر فرعاً عن الفعل المضارع المجزوم مقتطعاً منه، لا أصلاً برأسه. (أبو البركات الأنباري، 1424هـ-2003م: 427/2)

والرأي عنده²¹ أنّ نون التوكيد مع الفعل المضارع كالشيء الواحد، وإنّ علة بناء المضارع، أنّهم انصرفوا من البناء إلى الإعراب؛ لأنّه عندهم أهيب من الماضي والأمر؛ لذا رُفِع إلى شرف الإعراب، لكن لم يمنعوا بناءه لئلا يكون ذلك نقصاً في الفعل المضارع.

ثمّ إنّ نون التوكيد تُخصّص الفعل المضارع بالاستقبال، ومعلوم أنّ الفعل المضارع يدلّ على الحال والاستقبال، والحال أولى بالمضارع، وعندما اتصلت نون التوكيد وأخلصته للاستقبال جاز أن يعرض له البناء.

وقد يرد سؤال مضمونه لماذا بُني الفعل المضارع مع نون التوكيد، ولم يُبن مع السين وسوف وكلاهما يجعل المضارع مختصاً بالاستقبال؟ ذلك لأنّ السين وسوف ك(لام التعريف) في الاسم إذ لا يجب معها بناء الاسم فكذلك السين وسوف مع الفعل المضارع. (ابن جني، دون تاريخ): 85/3.

ولنا تعليل، هو أنّ نون التوكيد فيها معنّى آخر غير التوكيد هو الاستقبال، وهذا ما ليس في السين وسوف فهما يخلصان الفعل للاستقبال فقط.

²¹ أقصد عند المبرد.

- باب الإمالة :

الإمالة: هو أن تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلّة تدعو إليه. قال المبرّد: ((أنّ الألف إذا كانت منقلبةً من ياء في اسمٍ أو فعلٍ، فإمالتها حسنةٌ، وأحسنُ ذلك أن تكون في موضع اللام...وذلك قولك: رمى، وسعى، وقضى، وذلك لأنّ الألف هي التي يوقف عليها. وإمالة أئين، وهي التي تنتقل على الثلاثة. فتكون رابعة، وخامسة، وأكثر. فإذا كانت كذلك رجعت ذوات الواو إلى الياء، نحو: مغزيان، وملهيان، وقولك في الفعل: أغزيت...فلما كانت الياء أمكن كانت الإمالة أثبت)) (المبرّد، 2010م-1431هـ: 43/3)

تُمال الألفُ إذا كانت عينَ الفعلِ، وكانت منقلبةً من ياء، نحو: دان. أمّا إذا كانت الألفُ منقلبةً من واو مضمومة، نحو: طالٌ أو مفتوحة، نحو: قامَ فلا تُمال. إلا إن كانت الواو مكسورةً، نحو: خاف؛ لأنّها في الأصل من حَوَفَ. وإنّ الخلاف يكون في طابٍ وخافَ، لأنّ الألف جاء بعد حرفٍ مستعلٍ، وحروف الاستعلاء مانعة من الإمالة، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء. لأنّه يصعب الانتقال من الانخفاض - وهو الذي يحصل في الإمالة - إلى الاستعلاء الذي يحصل بوجود الحرف المستعلي.

وقد ورد إمالة (طاب، وخاف) لسببين هما: الكسر العارض في فاء الكلمة، والسبب الثاني، أنّها على وفق لغة بني تميم. هذا إذا كانت الألف عين الكلمة. أمّا إذا كانت الألف لام الكلمة - التي هي منقلبة من ياء- فالإمالة جائزة، بل حسنة، وذلك على النحو الآتي:

إذا كانت الألف أصلية منقلبة من واو سواء في الأسماء أو الأفعال، لا تجوز إمالتها، نحو: عصا، وقطا، ودعا. فإذا كانت الألف منقلبةً من ياء فيجوز إمالتها، وهي حسنة. من ذلك قولهم: ندى بالإمالة لأنّه منقلب من ياء، وقد قيل: إنّها من النداءة. وليس الأمر كذلك؛ لأنّ الواو مبدلة من الياء وقد قلبت الياء واوًا. ومثله قولهم: جبيت الخراج جباوة، من الجباية، هذا الأمر كثير في لغة العرب، وهو قلب الياء واوًا. من باب التوسع، وقد يكون كراهة تكرار الياء، الذي يُسعى التضعيف، كما في حيوة أصلها حيّة. (ابن جني، 1985م: 589/2).

وفي الآتي رأي المبرّد فيما تقدّم، إذ يقول: ((إنّ ما كانت ألفه من ذلك طرفًا فالإمالة فيه جائزة، وهي التي نختار)) (المبرّد، 2010م-1431هـ: 45/3).

رأي المبرّد هذا يأتي على ثلاثة صور، هي على النحو الآتي:

الأولى: إذا كانت الألف منقلبة من ياء، نحو: مرمى، ومسعى؛ فأصل مرمى من رميت، وأصل مسعى من سعيت. وكذلك مَلهى، ومَغزى، فهذه كلها ترجع إلى الياء كما في قولك: مَلهيان، ومغزيان. وثُمَّ قاعدة هي: كلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد.

الثانية: إذا كانت الألف زائدة للتأنيث كما في قولنا: حبلى، حبليان، وحبليات، وكذلك قولنا: سكرى، ونحوه. والزوائد حقها أن تُحمل على الأصول.

الثالثة: إذا كانت الألف ملحقة، نحو: حبنطى، وأرطى، ومَغزى، فحينئذٍ تقول: أرطيان، ومغزيان وحبنطيان. فيرجع هذا كله إلى الياء. بقي أن نضيف إن كانت الألف رابعة مقصورة أو على أكثر من ذلك، اسمًا كانت أو فعلاً، فكذلك ترجع الألف إلى الياء.

- باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مهم، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك. وهو (باب التعجب):

قال المبرد: ((وكذلك ما كان من الألوان والعيوب، نحو: الأعور والأحمر، ولا يقال ما أحمَره، ولا ما أعورَه. وإنما امتنع هذا لشيئين: أحدهما: أنّ أصل فعله أن يكون أفعلّ وأفعال. نحو: أحمَرَّ وأحمارًا. ودخول الهمزة على هذا مُحال. والقول الآخر قول الخليل: وهو أنّ هذا شيء قد تَبَّت واستقرَّ، فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان. فهو - وإن كان مشتقًا من الفعل - بمنزلة اليد، والرجل لا تقوله؛ كما لا تقول: ما أيّدها، ولا ما أُرْجَلَه. وإنما أقول: ما أشدَّ يده. فعلى هذا: ما أشدَّ حُمُرته، وما أشدَّ عَوْرَه، وكذلك جميع باهيا)) (المبرد، 2010م-1431هـ: 181/4-182)

رأي المبرد في هذا النصّ أنّه لا يُجيز صياغة فعل التعجب من الصيغ التي تزيد على ثلاثة أحرف - وهو الصحيح من الأقوال - لكن ورد قولهم: ما أعطاه للدرهم، وأولاه بالمعروف. وهما من أعطى، وأولى.

فالمبرد يخرج هذا القول على حذف الزوائد، ويقيسه على صياغة اسم الفاعل على وزن (فاعل) ممّا زاد على الثلاثي، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ﴾ [الحجر: 22]، فيرى أنّ (لَوَاقِحَ) جاء على هذا الوزن من باب حذف الزوائد، إذ القياس: ملاقح. وهو من ألقحت الريح فهي مُلقحة. ويرى غيره أنّه يقال: ربح لاقح، مثلما يقال: ربح عقيم²².

²² ربح عقيم أي لا يأتي بمطر إنما هي ربح إهلاك، وقد ارتبطت بقوم عاد. وقد عادلوا بها بضدّها وهو قولهم: ربح لاقح. وهي على حذف الزوائد كما في قول المبرد. تاج العروس، الزبيدي: 491/17.

ثُمَّ لا بدّ من الوقوف عند قول سيبويه إذ هو يرى صياغة فعل التعجب من (فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ وَأَفْعَلَ) فالأبنية الثلاثة الأولى ثلاثية مجردة والأخير من الزوائد، وذلك قولهم: ما أعطاه للدراهم، وأولاه للخير. وهو مقصور عند سيبويه على السماع، ولا يُجيز منه سيبويه إلا ما تكلمت به العرب.

أما المبرّد فهو يرى فيه حذفًا للزوائد، ممّا يجعل القياس عليه غير مقتصر على ما ورد من المسموع عن العرب.

الخاتمة والنتائج:

1- يوافق المبرّد رأي سيبويه في أغلب الآراء، وقد يضيف إليه شيئاً، مثال ذلك: أنّ سيبويه يرى صياغة فعل التعجب من الفعل المزيد (أَفْعَلَ) ويقتصر ذلك على المسموع من العرب، أمّا المبرّد فيجعله قياسياً ولا يقتصر على المسموع من العرب.

2- يميل المبرّد في بعض الأحيان إلى الاستعمال العربي، أي إنّه قد يترك القياس ويستند إلى أقوال العرب واستعمالاتهم، نحو ما ذهب إليه من أنّ حذف النون للإضافة، واللام داخلةً على المثني من لسان العرب. أي في لغة العرب.

3- ويستند أيضاً إلى قول العرب كما في قوله: وإنّما وزنها (فُعول) وكان ينبغي أن يكون قُوس لأنّ الواحد قوس، وأدنى العدد فيه أقواس، والكثير قياس، كما تقول العرب: ثوب وأثواب وثياب.

4- يتفق المبرّد مع رأي الجمهور في كثير من المسائل، مثال ذلك رأيه في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع إذ (إنّ نون التوكيد مع الفعل المضارع كالثيء الواحد)، وهذا رأي جمهور النحويين.

5- يُبنى الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد، في حين لا يُبنى الفعل المضارع عند اتصاله ب(السين وسوف)؛ لأنّ نون التوكيد مع فائدها الوظيفية في توكيد المعنى، فيها معنى آخر هو أنّها تجعل الفعل المضارع دائماً على الاستقبال فقط ولا يدل على الحال. وهذا الأمر ليس موجوداً في السين وسوف؛ إذ إنّ السين وسوف يخلصان الفعل المضارع للاستقبال فقط، ولا معنى آخر لهما.

المصادر:

- ابن الأحرر، عمر بن أحمّر الباهلي (كان حيّاً 694)، ديوان ابن الأحرر، تحقيق محمد محيي الدين مينو، قنديل للطباعة والنشر، دبي.

- ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جانيوس (ت392هـ)، (دون تاريخ)، الخصائص، تحقيق محمد علي التّجار، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جانيوس (ت 392هـ) (1985) ط1، سر صناعة الإعراب، تحقيق دكتور حسن هنداوي، دار القلم - دمشق.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جانيوس (ت 392هـ) (1419هـ-1999م)، ط1، المنصف شرح كتاب التصريف، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السريّ بن سهل (ت316هـ) (دون تاريخ): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ابن عصفور الأشبيلي، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد بن عليّ بن أحمد (ت669هـ) (1996) ط1، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق دكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ) ألفية ابن مالك، تحقيق دكتور عبد المحسن بن محمد القاسم، (1442هـ-2021م).
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ) (1432هـ-2011م)، الشرح الكبير على لامية الأفعال، تحقيق عبد الرحمن حجّي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ) (1953م)، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.
- الأخطل، غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو التغليّ، (ت92هـ)، ديوان الأخطل، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الأزهرّي، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ (ت905هـ) (1421هـ-2000م) ط1، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الأصمعيّ، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك (ت216هـ)، الأصمعيّات، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
- الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل (ت 629م)، ديوان الأعشى، تحقيق دكتور محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.
- امرؤ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ (ت545م) (1425هـ-2004م)، ديوان امرئ القيس، تحقيق عبد الرحمن المصطاويّ، دار المعارف، بيروت.
- الأوسّي، قيس بن الخطيم بن عدّيّ (ت 2هـ/ 620م)، ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق دكتور إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد.
- البغداديّ، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ) (1998م) ط1، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق محمد نبيل طريقي، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الخُضري، محمد بن مصطفى بن حسن (ت1287هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية.
- الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ) (1975): شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزقراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ديكنقوز، شمس الدين أحمد بن عبد الله (ت855هـ) (1379هـ-1959م) ط3، شرحان على مراح الأرواح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، معجم الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام (ت1426هـ) (دون تاريخ)، المدارس النحوية، دار المعارف.
- الميزد، أبي العباس محمد بن يزيد، (ت285هـ)، (1431هـ-2010م)، المُقتَضَب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية.
- الميداني، أحمد بن محمد (ت518هـ) (1981م): نزهة الطرف في علم الصرف، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، (ت749هـ) (1428هـ-2008م) ط1، توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربي.
- الهلالي، حميد بن ثور بن حزن، ديوان حميد بن ثور، تحقيق دكتور محمد شفيق البيطار، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي.

المصادر العربية باللغة الانكليزية

- Ibn al-Ahmar, Omar Ibn Ahmar al-Bahili (lived in 694), Diwan Ibn al-Ahmar, edited by Muhammad Muhyi al-Din Minu, Qandil Printing and Publishing, Dubai.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman ibn Janius (d. 392 AH), (no date), Al-Khasa'is, edited by Muhammad Ali al-Najjar, Alam al-Kutub, Beirut - Lebanon.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman ibn Janius (d. 392 AH) (1985) 1st edition, The Secret of the Art of Parsing, edited by Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam - Damascus.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman ibn Janius (d. 392 AH) (1419 AH - 1999 AD), 1st edition, Al-Munsif Sharh Kitab al-Tasrif, edited by Muhammad Abd al-Qadir Ahmad Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut - Lebanon.
- Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl (d. 316 AH) (no date): The Principles of Grammar, edited by Abd al-Husayn al-Fatli, Al-Risalah Foundation, Lebanon - Beirut

- Ibn Asfur al-Ishbili, Abu al-Hasan Ali ibn Mu'min ibn Muhammad ibn Ali ibn Ahmad (d. 669 AH) (1996) 1st edition, Al-Mumti' al-Kabir fi al-Tasrif, edited by Dr. Fakhr al-Din Qabawa, Library of Lebanon, Beirut - Lebanon.
- Ibn Malik, Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad ibn Abdullah (d. 672 AH) Alfyya Ibn Malik, edited by Dr. Abdul-Muhsin ibn Muhammad al-Qasim, (1442 AH - 2021 AD).
- Ibn Malik, Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad ibn Abdullah (d. 672 AH) (1432 AH - 2011 AD), The Great Commentary on the Lamiyyat al-Af'al, edited by Abd al-Rahman Hajji, Library of Religious Culture, Cairo.
- Abu al-Barakat al-Anbari, Kamal al-Din Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Saeed (d. 577 AH) (1953 AD), Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayna al-Basriyyin wa al-Kufiyyin, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Hijazi Press, Cairo.
- Al-Akhtal, Ghiyath bin Ghawth bin Al-Salt bin Tariqah bin Amr Al-Taghlibi, (d. 92 AH), Diwan Al-Akhtal, edited by Mahdi Muhammad Nasir Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut - Lebanon
- Al-Azhari, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Jarjawi (d. 905 AH) (1421 AH - 2000 AD) 1st edition, Explanation of Al-Tasrih on Al-Tawdih, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut - Lebanon.
- Al-Asma'i, Abu Saeed Abdul Malik bin Quraib bin Abdul Malik (d. 216 AH), Al-Asma'iyat, edited by Ahmed Muhammad Shaker, Abdul Salam Haroun, Dar Al-Maaref, Cairo.
- Al-A'sha, Maymun ibn Qays ibn Jandal (d. 629 AD), Diwan Al-A'sha, edited by Dr. Muhammad Hussein, Al-Adab Library in Al-Jamamiz.
- Imru' al-Qais, Imru' al-Qais ibn Hujr ibn al-Harith al-Kindi (d. 545 AD) (1425 AH - 2004 AD), Diwan Imru' al-Qais, edited by Abd al-Rahman al-Mustawi, Dar al-Ma'arif, Beirut.
- Al-Awsi, Qais bin Al-Khatim bin Adi (d. 2nd century AH/ 620 AD), Diwan of Qais bin Al-Khatim, edited by Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Ahmed Matloub, Al-Ani Press, Baghdad.
- Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar (d. 1093 AH) (1998 AD) 1st edition, Khizanat al-Adab wa Lub Lubab Lisan al-Arab, edited by Muhammad Nabil Tarifi, Emil Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut.
- Al-Khudari, Muhammad ibn Mustafa ibn Hasan (d. 1287 AH), Al-Khudari's commentary on Ibn Aqil's explanation of Ibn Malik's Alfyya, edited by Turki Farhan Al-Mustafa, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.
- Al-Astarabadi, Radi Al-Din Muhammad Ibn Al-Hasan (d. 686 AH) (1975): Explanation of Ibn Al-Hajib's Shafiya in the Sciences of Morphology and Calligraphy, edited by Professors Muhammad

Nur Al-Hasan, Muhammad Al-Zaqraf and Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon.

- Dekengoz, Shams al-Din Ahmad ibn Abdullah (d. 855 AH) (1379 AH - 1959 AD), 3rd edition, Two Commentaries on Marah al-Arwah, Mustafa al-Babi al-Halabi Press, Egypt.

- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr (d. 911 AH), Ham' al-Hawami' Sharh Jam' al-Jawami', edited by Abd al-Hamid Hindawi, Al-Tawfiqiyya Library, Egypt.

- Shawqi Daif, Ahmed Shawqi Abdel Salam (d. 1426 AH) (no date), Grammatical Schools, Dar Al-Maaref.

- Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad Ibn Yazid, (d. 285 AH), (1431 AH-2010 AD), Al-Muqtadab, edited by Muhammad Abdul Khaliq Adheema, Ministry of Endowments, Arab Republic of Egypt.

- Al-Maydani, Ahmad ibn Muhammad (d. 518 AH) (1981 AD): Nuzhat al-Taraf fi Ilm al-Sarf, Dar al-Afaq al-Jadida, Beirut, 1st edition.

- Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali, (d. 749 AH) (1428 AH-2008 AD) 1st edition, Clarification of the Objectives by Explaining Ibn Malik's Alfiyya, edited by Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar al-Fikr al-Arabi.

- Al-Hilali, Hamid bin Thawr bin Hazn, Diwan Hamid bin Thawr, edited by Dr. Muhammad Shafiq Al-Bitar, National Library, Abu Dhabi.

The morphological opinions of AL-Mubared in his book entitled Almouktathb

Dr. Bassim Muhammad Salah Khalaf

College of Business Economics

University of Nahrain



bassim@nahrainuniv.edu.iq

Keywords: AL-Mubared. Morphology Almouktathb.

Summary:

Almouktathb (The concise) is one of the works which had the favor of the scholars, besides his author Muhammad Ben Yazeed Ben Abdul-Akbar Ben Omayr Ben Hassan AL-Mubared . The scholars who praised AL-Mubared are : AL-Syrafe, Kamal AL-Deen AL-Anbary, and Iben Gene who said “ He was the pillar of science in his time , our companions sent him research papers concerning different subjects of grammar and morphology . He was the scholar who studied, criticized and analyzed them “ (ebn jenni (1985) : 130/1) [The art of describing the grammar of the sentence]. Thus Almouktathb was the most important work of AL-Mubared that reflected his method of studying grammar and morphology . It is the most ancient and one of a kind work that we found. after the book of Seybawayah.

I selected some morphological and grammatical extracts from Almouktathb, tried to study theme deeply and mentioned the scholars’ comments. Some of them agreed with AL-Mubared opinions but others were against .